الأمم المتحدة

A/66/567

الجمعية العامة

Distr.: General
18 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستين

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى البند ٤٢ من جدول أعمال الجمعية العامة بشأن ''الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية''. فقد طلبت إليّ الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٦٥ بشأن اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا أن أواصل إبقاء الجمعية العامة على علم بصفة دورية بعمل اللجنة وتنفيذ القرار. وعملاً بهذا الحكم، أود إبلاغ الجمعية العامة بالتطورات المتعلقة باللجنة. ففي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عرضت اللجنة تقريرها السنوي الرابع عن الأنشطة المضطلع بها في غواتيمالا سيتي. ويُستَمَد جانب كبير من المعلومات الواردة في هذه الرسالة من مضمون ذلك التقرير[(١)].

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تالياً لرسائل متبادلة فيما بين السلطات الغواتيمالية والأمانة العامة للأمم المتحدة، جرى تمديد ولاية اللجنة، التي كان مقرراً أن ينتهي أجلها في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لمدة سنتين إضافيتين حتى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وخلال هذه الفترة، تهدف اللجنة إلى توحيد أنشطتها لمكافحة الإفلات من العقاب وتفكيك التنظيمات الإجرامية التي أعاقت عمل مؤسسات العدالة والأمن.

(١) يمكن الاطلاع على التقرير، بالإسبانية، على: http://www.cicig.org/uploads/documents/2011/COM-052-20111005-DOC01.pdf.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويعمل باللجنة حالياً ٢٠٧ موظفين وطنيين ودوليين يمثلون ٢٣ جنسية، من بينها غواتيمالا. وتتألف اللجنة، دون احتساب الموظفين العاملين في وظائف أمنية، من ٦١ في المائة من الرجال و ٣٩ في المائة من النساء. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٠، رأس اللجنة المفوض فرانسيسكو خافيير دال أنيسي رويز، وهي تتألف حالياً من خمس وحدات هي: مكتب المفوض، ووحدة التحقيق والدعاوى القضائية، ووحدة المعلومات والتحليل، ووحدة الإدارة، ووحدة السلامة والأمن.

وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١، تلقت اللجنة ٢٠١ شكوى ولديها ٦٢ تحقيقاً جارياً. وفي ٢٠ تحقيقاً من هذه التحقيقات، عملت اللجنة بوصفها ''المدعي الإضافي''، وهو شخصية في إطار القانون الغواتيمالي تسمح للجنة بالمشاركة في الإجراءات القضائية كمدَّع مستقل إلى جانب مكتب المدعي العام. وعلى مدى العام الماضي، صدرت أحكام في ست قضايا نموذجية شاركت اللجنة فيها. وأُثبِتت الإدانة في جميع تلك القضايا إلا واحدة (تم تبرئة الرئيس السابق ألفونسو بورتيلو كابريرا من تهم الاختلاس، وجار الطعن في هذا الحكم من قِبَل مكتب المدعي العام واللجنة).

وأقامت اللجنة علاقة عاملة مثمرة مع مكتب المدعي العام في غواتيمالا، الذي يمثل نظيرها الرئيسي على الصعيد الوطني. وقد أسهم تعيين د. كلوديا باز إي باز بيلي كنائبة عامة ورئيسة مكتب المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في تعزيز اتباع نهج تعاوني بدأ يؤتي ثماره. ومنذ تعيين النائبة العامة الجديدة، أبدى مكتب المدعي العام نتائج عملية في التحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية بشأن الجرائم الخطيرة، فيما يتعلق بقضايا الاتجار بالمخدرات، والعنف المتعلق بالانتخابات، والجريمة المنظمة، وكذا الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة الداخلية في غواتيمالا. وبالإضافة إلى ذلك، مابرحت اللجنة تعمل بشكل جيد مع وزارة الداخلية في غواتيمالا، مما أعطى الفرصة لتحقيق الاستقرار المؤسسي خلال عامها الرابع من العمليات.

بيد أن العلاقة بين اللجنة والسلطة القضائية شهدت بعض الصعوبات. وتزعم اللجنة وجود سلوكيات مخالفة من جانب قضاة معينين، من بينها اتخاذ قرارات كان تأثيرها بمثابة تشجيع على الإفلات من العقاب. وحسبما أعربت اللجنة، لم تتصد السلطة القضائية بشكل ملائم لهذا السلوك المخالف. وأشارت اللجنة إلى أن السلطة القضائية تواجه صعوبات لدى استعراضها لقضايا تشمل العقول المدبرة وراء الجرائم الخطيرة. وفي الآونة الأخيرة، أقامت اللجنة حواراً مع المحكمة العليا بغية المساعدة في تحسين أداء السلطة القضائية. وبشكل عام،

أشادت وسائط الإعلام والرأي العام بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة بشأن تحديد أوجه القصور في السلطة القضائية.

ووفقاً للخطة الاستراتيجية للجنة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، تولي اللجنة أولوية للتحقيقات والمحاكمات الجارية، ولأنشطة التعزيز المؤسسي بغية تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي إطار أنشطة التعزيز المؤسسي، ستركز اللجنة على ما يلي:

(أ) دعم المدعين العامين المتخصصين؛

(ب) إنشاء مكتب للعلاقات الدولية في مكتب المدعي العام؛

(ج) تعزيز المكتب الوطني لحماية الضحايا والشهود؛

(د) تعزيز وحدة التحليل بمكتب المدعي العام؛

(هـ) إنشاء وحدة شرطة خاصة للتعامل مع التحقيقات الجنائية؛

(و) تعزيز وحدة أساليب التحقيق الخاصة، المؤلفة من موظفين من الشرطة المدنية الوطنية ومكتب المدعي العام؛

(ز) إنشاء قاعدة لمعلومات الشرطة.

وخلال عام ٢٠١١، وضعت اللجنة ومكتب المدعي العام استراتيجيات لتعزيز التحقيقات والمحاكمات الجنائية. وقامت اللجنة، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بدعم إنشاء قسم للتحقيق في الاتجار بالبشر، وقتل الإناث، والعنف ضد المرأة. ونشرت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالاشتراك مع اليونيسيف، تقريراً عن ”الجهات الضالعة في عملية التبني غير المشروع في غواتيمالا منذ بدء نفاذ قانون التبني“[٢]. وقد أسفرت تحقيقات اللجنة في عمليات التبني غير المشروعة عن نجاحات في مجال الملاحقة القضائية مؤخراً.

واستمرت اللجنة في تعزيز الإصلاحات المؤسسية والقانونية التي يُقصَد بها أن تصبح المؤسسات الغواتيمالية أقوى في مكافحتها للجريمة والإفلات من العقاب. إلا أن المجلس التشريعي الغواتيمالي أحرز تقدماً بطيئاً على مدار العام الماضي في الموافقة على المقترحات التشريعية التي صاغتها اللجنة، رغم أن المؤتمر الوطني وافق على بعض المبادرات التي دعمتها اللجنة، من قبيل القانون المتعلق بالحجز على الأصول، والقانون المنظِّم لخدمات الأمن الخاص. وتعلق اللجنة أهمية بالغة على الموافقة على مجموعة من الإصلاحات القانونية في

(٢) http://www.cicig.org/uploads/documents/adoptionsreport_CICIG2010.pdf.

قانون العقوبات لمكافحة الفساد، وكذا إصلاحات للقانون الأساسي المتعلق بمكتب المدعي العام. وتتابع اللجنة أيضاً عن كثب المقترحات المتعلقة بالإصلاح الدستوري في مجالي العدالة والأمن، وهي تقدم توصيات بغية ضمان الاستقلال القضائي.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انتخب الغواتيماليون السيد أوتو بيريز مولينا رئيساً تالياً لهم في انتخابات فاصلة. وأعرب الرئيس المنتخب، الذي سيبدأ مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عن التزامه بالعمل الوثيق مع اللجنة، وبدعم عملية إصلاح مؤسسات سيادة القانون، بطرق من بينها احترام الفترة الزمنية المقررة للنائب العام، الذي يُرى على نطاق واسع أنه حقق تحسينات.

وحيث إن اللجنة مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة ودولة غواتيمالا، فإن التعاون مع السلطات الغواتيمالية في تنفيذ ولاية اللجنة عنصر لا غنى عنه لتحقيق النجاح في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن الأهمية بمكان أن تعزز غواتيمالا من قطاعيها العدلي والأمني، بوسائل من بينها تعزيز الدعم المقدم للميزانية.

وأحد الإنجازات الرئيسية للجنة هو تعزيز مفهوم أن التحقيقات والمحاكمات الاحترافية يمكن أن تكون فعالة وأن تقيم العدل. وعلى مدار سنوات عمل اللجنة الأربع، اتسع نطاق دعم الجمهور في غواتيمالا لإدخال تحسينات على قطاعي العدل والأمن. وفي الوقت نفسه، أثارت النجاحات التي حققتها اللجنة أيضاً قدراً من المعارضة والنقد. وتشير الإصلاحات والتحسينات الأخيرة في محاكمات الجرائم الرئيسية في غواتيمالا إلى أن اللجنة تسهم إسهاما إيجابيا في تعزيز المؤسسات الوطنية.

وتدعم الأمم المتحدة أيضا الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان وتعزيز نظامي العدالة والأمن في غواتيمالا من خلال تبرع قدره ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وتعكف المؤسسات الغواتيمالية الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، واللجنة، ومنظمات المجتمع المدني، على التعاون كلها معاً على وضع مشاريع تمولها هذه الصناديق.

وكما أن التزام السلطات الوطنية والنظراء المؤسسيين ضروري لتحقيق أهداف اللجنة، فكذلك هي قدرات اللجنة على العمل بصورة فعالة وبما يكفي من الموارد. وتعرب الأمانة العامة عن امتنانها للدول الأعضاء لما قدمته للجنة من دعم مالي وعيني وسياسي. بيد أنه أثناء فترة الولاية الحالية المُمدَّدة، تواجه اللجنة صعوبات تتعلق بالميزانية ستجبرها على تخفيض حجمها وعملياتها في وقت تشتد فيه الحاجة إلى دعمها الفعال للمؤسسات الغواتيمالية.

وتبلغ الميزانية السنوية للجنة ٢٠ مليون دولار. ونظراً للانخفاضات الأخيرة في تبرعات المانحين، اضطرت اللجنة إلى إعداد ميزانية منقحة قدرها ١٥ مليون دولار، وهو ما تعتبره الحد الأدنى اللازم للقيام بأعمالها الأساسية. ويستلزم تخفيض الميزانية تخفيض عدد الموظفين والأنشطة الجارية على السواء. وحتى يتسنى بلوغ مستوى التمويل البالغ ١٥,٤ مليون دولار، في الفترة بين الوقت الحاضر وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ستحتاج اللجنة إلى تبرعات إضافية قدرها ٦,٥ ملايين دولار.

وتمشيا مع الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٨١/٦٥، أحث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها للجنة، بما يتيح للجنة تحقيق أهدافها على نحو فعال في نقل القدرات إلى المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرة غواتيمالا على مكافحة الإفلات من العقاب والتنظيمات الإجرامية.

وتساند الأمانة العامة الجهود الهامة التي تبذلها اللجنة لتعزيز سيادة القانون في غواتيمالا. والتعاون قوي بين الأمم المتحدة واللجنة في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان. وأرجو أن نتمكن من تجديد الشراكة القائمة بين اللجنة، والأمم المتحدة، ودولة غواتيمالا، والدول الأعضاء الأخرى، من أجل ضمان توحيد هذه المبادرة على نحو فعال.

(توقيع) **بان** كي - مون